6. تسهيلات الشركات الكبرى وضماناتها

تتعدد، عزيزنا الدارس، التسهيلات التي تمنحها البنوك للشركات الكبرى وتتنوع ويمكن تصنيفها حسب طبيعتها إلى:

1- تسهيلات مباشرة (نقدية) من أهمها للشركات الكبرى ما يعرف باسم القروض المجمعة.

2- تسهيلات غير مباشرة (غير نقدية) مثل خطابات الضمان والاعتمادات ... إلخ وقد شرحت في الوحدة الثالثة ولا داعي لتكرارها.

3- تأجير تمويلي Financial Leasing وقد شرح هذا الأسلوب في موقع سابق ولا داعي للتكرار.

القروض المجمعة:

إن كثيراً من القروض التي تطلبها الشركات الكبرى تتم بمبالغ كبيرة قد لا يتمكن بنك واحد من تمويلها فتتكفل مجموعة من البنوك بأمرها وهذا ما يسمى بالقروض المجمعة. وتتصف القروض المجمعة بأنها قروض يشترك أكثر من بنك في تقديمها إما بسبب القوانين والأنظمة المعمول بها التي يضعها البنك المركزي بهدف الحد من مخاطر عدم التنويع كما شرحنا سابقاً، وإما بسبب كبر حجم القرض المطلوب مما يدعو إلى تعاون أكثر من بنك لمواجهته. وإذا ما تم الاتفاق فإن البنوك التي اشتركت في القرض المجمع تتقاسم العائد والتكاليف والمخاطر التي تتضمنها عملية الإقراض.

ويتكفل بنك واحد يتم الاتفاق عليه من طرف المجموعة التي اتفقت على تقديم القرض المجمع يطلق عليه اسم «البنك المدير» بإعداد أمور القرض وترتيبها من حيث إجراء المفاوضات وتوقيع اتفاقية العقد وتوزيع العمولات على كل بنك وفقاً لنسبة مشاركته في القرض.

ويبقى البنك المدير هو المشرف على كل ما يتعلق بالقرض المجمع حتى يتم سداد القرض بالكامل. كما يتقاضى البنك المدير عمولة خاصة مقابل إدارته للقرض وإشرافه عليه.

ويقع على عاتق البنك المدير مسؤولية تزويد البنوك الأخرى المشاركة في القرض بمعلومات وافية قبل منح القرض مما يساعد هذه البنوك على اتخاذ قرار المشاركة من عدمه، وكذلك يقوم البنك المدير بتزويد البنوك التي شاركت بالفعل في القرض المجمع بالمعلومات الضرورية خلال فترة القرض.

تحقق القروض المجمعة مزايا كبيرة للأطراف المشاركة فيها كافة. ويمكن تلخيص مزايا القروض المجمعة للأطراف المعنية فيما يلي:

أ- الشركة المقترضة

توفير كافة الأموال التي تحتاجها الشركة المقترضة في الوقت المطلوب. وتوفير هذه الأموال قد يؤدي إلى استغلال فرص موجودة قبل فوات الأوان لسد النقص الطارئ في مجالات أساسية لدى الشركة.

ب- البنك المدير

تلبية طلب المقترض بمنحه القرض على الرغم من كبر حجم القرض مما يؤدي إلى إرضائه وإسعاده، بالإضافة إلى مزايا توزيع مخاطر القرض كبير الحجم على عدد من البنوك.

جـ- البنك المشارك

تنويع استثماراته بالإضافة إلى فرص لاستثمار ما لديه من فائض أو سيولة زائدة.

ضمانات تسهيلات الشركات الكبرى

أما من حيث الضمانات المتعلقة بتسهيلات الشركات الكبرى فلا شك في أن الضمانة الأساسية هي سمعة المتعامل الائتمانية الجيدة وقدرته الجيدة على السداد. وقد مر ذكر ذلك في فقرات سابقة ولكن - وفي معظم الأحيان - لا يكتفي البنك بهذه الضمانة الأساسية بل يرغب في الحصول على ضمانات معززة لها يطلق عليها مصطلح الضمانات التكميلية أي التي تكمل (تعزز) ثقة البنك بالشركة طالبة الائتمان. وهذه الضمانات التكميلية - كما تم بيانه - يمكن تصنيفها عند الشركات الكبرى إلى عينية ومالية، وقد تم شرح ذلك بالتفصيل في الوحدة الثالثة فارجع إليه.

أسئلة التقويم الذاتي (2)

1- ما القروض المجمعة وما الأطراف المشتركة بها وما مزاياها؟
2- ما الضمانات الأساسية لتسهيلات الشركات الكبرى؟

7. إدارة مخاطر الائتمان حسب مقررات لجنة بازل

لعلك لا تعلم، عزيزنا الدارس، ما لجنة بازل ومن أعضاؤها؛ فلجنة بازل كانت رد فعل للتوسع الشديد في سوق العملات الأوروبية وللتصاعد الكبير في حجم السيولة الدولية في أواخر الستينيات من القرن العشرين. ونتيجة لزيادة السيولة، تكدست الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك الدولية وساعد على زيادتها ارتفاع أسعار البترول عام 1973 إثر حرب أكتوبر بين مصر وسورية بشكل رئيسي من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، ودعم جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز - يرحمه الله - ملك السعودية آنذاك لمصر وسورية بتخفيض إنتاج البترول السعودي وعدم تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل. وأدى ذلك إلى رفع أسعار البترول وساعد في توسيع العجز في موازين مدفوعات الدول غير المنتجة له مما أثر سلبياً على احتياطياتها من العملات الأجنبية وعلى مشاريع التنمية فيها فلجأت إلى الاقتراض من البنوك الدولية وفي مقدمة هذه الدول كانت دول أمريكا الجنوبية والوسطى.

كانت هذه بوادر ظهور أزمة عالمية وجدت البنوك نفسها طرفاً فيها؛ حيث أخذ حجم القروض يتزايد على نحو كبير مما أدى إلى اختلالات في تركيبة ميزانيات البنوك وفي نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات لأن القروض التي يمنحها البنك تظهر في جانب الموجودات في ميزانيته.

ومما زاد في توجه الأمور نحو الانفلات في هذه البنوك هو :

أ- أن كثيراً من السلطات النقدية في بعض الدول كانت متراخية في رقابتها على البنوك.

ب- نجاح البنوك في التوسع خارج نطاق دولها مما ساعد على تقليل فعالية الرقابة عليها في بلدانها.

هذان العاملان كلاهما أدى إلى شبه انفلات للأمور مما نتج عنه نشوء مشكلة تفاقمت إلى أن أصبحت مشكلة دولية تهدد النظام المصرفي العالمي.

وسعياً وراء ضبط الأمور، سارعت مجموعة من الدول الصناعية تعرف باسم مجموعة العشرة (G-10 Group 10) (هل تعرف، عزيزنا الدارس، ما دول مجموعة العشرة؟ حسناً، إن كنت لا تعرف فهي: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وبلجيكا، واليابان، والسويد، وإيطاليا، وسويسرا، ولكسمبورغ) فكرت بإنشاء لجنة منها تقوم بوضع قواعد موحدة للرقابة على البنوك تلتزم بها الدول العشرة في البداية ثم يجري إقناع الدول الأخرى لتتبناها وتلتزم بها. وقد شكلت اللجنة عام 1974 وعقدت اجتماعات في مدينة

بازل في سويسرا في مقر بنك التسويات الدولية السويسري، ومن هنا التي اسمها الذي هو بالإنجليزية Basel Committee On Banking Regulation and Supervisory Practices ولكنها تعرف باسم لجنة بازل، ويسميها بعض الاقتصاديين لجنة بازل تسمى باسم رئيسها الأول بيتر كوك، وهو رئيس هيئة الرقابة المصرفية في انجلترا فيطلقون عليها اسم لجنة كوك ولكنها مشهورة أكثر باسم لجنة بازل.

كانت لجنة بازل بطيئة نوعاً ما في عملها حيث رفعت أول تقرير لها في العاشر من كانون الثاني عام 1987 إلى مجلس محافظي البنوك المركزية، نشر التقرير وافق في الدول الأعضاء في المجموعة وغيرها من الدول، وطلب من هذه الجماعات تقديم الاقتراحات والمقترحات إلى اللجنة خلال 6 شهور من تاريخ رفع التقرير، وفي شهر تموز 1988 رفع مجلس محافظي البنوك المركزية تقرير لجنة بازل وسميت مقررات لجنة بازل وتعرف بالإنجليزية باسم International Convergence of Capital Measure-ment and Capital Standards ، وأقر المجلس تطبيق تلك القرارات بالكامل في بلدان مجموعة العشرة بعد ثماني عشرة سنة من إنشاء اللجنة أي آخر عام 1992.

كانت هذه قصة إنشاء لجنة بازل، فلعلها أعجبتك؟ ولكن ما الأهداف الأساسية التي سعت هذه اللجنة إلى تحقيقها؟ أعط نفسك فرصة لمراجعة العوامل التي أدت إلى إنشائها وحاول أن تستنتج من ذلك الأهداف التي سعت إلى تحقيقها واكتبها على ورق لتقارن ما توصلت إليه مع ما سأذكره لك، هل فعلت؟ إذن فاسمع ما سأقول: سعت لجنة بازل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كان أبرزها ما يلي:

1- العمل على تقوية النظام المصرفي الدولي واستقراره وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في العالم الثالث.
2- إزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك من خلال إيجاد إطار عملي يكون موضوعيا إضافة إلى وجود درجة مرتفعة من التناسب عند تطبيق المقارنة بين المصارف في مختلف دول العالم، ويعود السبب الرئيسي للسعي لتحقيق هذا الهدف إلى النمو المذهل السريع للبنوك اليابانية التي أصبحت تحتل المراكز الخمسة الأولى في العالم من حيث الحجم، إلا أن هذه البنوك كانت تعمل برأسمال منخفض نسبياً بالمقارنة مع البنوك الأوروبية والأمريكية.
3- إبراز قضية الرقابة المصرفية باعتبارها عاملا مهماً لضمان حسن سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية المتتالية، ومن هنا هدفت هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعة Consolidated Supervision

على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج كافة وكذلك تعزيز مستوى الاتصال والتنسيق بين السلطات الرقابية العالمية.

والآن، عزيزتا الدارس، بعد أن عرفنا أهداف لجنة بازل، ندخل في صلب موضوعنا وهو إدارة الائتمان المصرفي وفق قرارات لجنة بازل فنقول:

صدرت اتفاقية بازل الأولى عام 1988 كما أسلفنا وكانت تطالب البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال مناسب يبلغ 8% لتغطية مخاطر الائتمان».

وفي عام 1996، حثت البنوك على الاحتفاظ برأس مال كاف لتغطية نوع آخر من المخاطر ينتج عن تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية والتحرير المصرفي من كثير من القيود في الكثير من البلدان، وهذا النوع هو مخاطر السوق التي تتكون من أربعة عناصر ذكرت آنفاً ولا بأس من التذكير بها وهي: مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة، ومخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (الملكية)، ومخاطر تقلبات أسعار السلع واشترط على البنوك على أن تلتزم بهذه الإضافة اعتباراً من عام1998 .

ووضعت لجنة بازل - فيما بعد - 25 قاعدة أساسية للرقابة الفعالة على البنوك وأصدرت المنهجيات والأساليب والإجراءات الخاصة بكيفية تطبيق هذه القواعد بالإضافة إلى الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر، والقواعد الخاصة بالحوكمة Govern-ance في البنوك لضمان إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك على نحو سليم.

ولكننا، عزيزتا الدارس، لم نشرح بشكل وافٍ كيفية إدارة المخاطر بموجب قرارات لجنة بازل وكان الكلام كله تمهيداً لذلك لكي لا تفاجأ بالمعلومات دون أن تكون لك فكرة من أين أتت وكيف تم التوصل إليها.

تنطلق إدارة المخاطر في البنوك، عموماً، ومخاطر الائتمان، خصوصاً، من فكرة أن مسؤولية المحافظة على سلامة النظام المصرفي مسؤولية مشتركة بين عدد من الفرقاء الذين يدير كل فريق منهم بعداً محدداً من أبعاد التشغيل والمخاطر المالية (ومنها مخاطر الائتمان) التي يتعرض لها البنك. وهذا المنهج أصبح يعرف بمنهج الشراكة في إدارة المخاطر ويطلق عليه بالإنجليزية مصطلح Risk Management Partnership أما الفرقاء الرئيسيون في هذه الشراكة فهم:

1- المراقبون الذين يراقبون القرارات التي تتخذها إدارة البنك فيما يتعلق بالنواحي المالية والتشغيلية.
2- المساهمون الذين يفترض فيهم انتخاب أعضاء مجلس إدارة مؤهلين.
3- مجلس الإدارة الذي تقع عليه مسؤولية وضع الاستراتيجيات واختيار الموظفين الذين

سيشكلون الإدارة العليا للبنك ووضع السياسات المالية وسياسات التشغيل.

4- الإدارة التنفيذية أو الوسطى وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسات، ولذلك يجب أن يكون المديرون فيها من ذوي الخبرة في إدارة المخاطر المالية والتشغيلية وغيرها من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

5- لجنة التدقيق الداخلي للتأكد من التزام البنك بالأنظمة والقوانين والسياسات السارية المفعول.

6- المدقق الخارجي ومهمته تقييم وضع البنك المالي بحيث تعكس قوائمه المالية أوضاعه على نحو سليم وموضوعي، وعليه أن يركز على فحص النواحي والمؤشرات ذات العلاقة بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، وأن يكون هناك تنسيق وتعاون كامل بينه وبين المدققين الداخليين في البنك من حيث تبادل المعلومات.

7- المتعاملون مع البنك خاصة المودعين؛ فلهم دور مهم هو الإصرار على أن تقوم إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يمكنهم تقييم البنك بدقة.

كان هذا، عزيزنا الدارس، لمحة سريعة عن منهج الشراكة في إدارة المخاطر. أما فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان، خصوصاً، فقد أولتها لجنة بازل عناية خاصة وأصدرت17 مبدأ يمكن أن يطلق عليها وصايا لجنة بازل لتخفيض مخاطر الائتمان نوجزها بما يلي:

1- المراجعة الدورية لاستراتيجية مخاطر الائتمان وسياساتها من جانب مجلس الإدارة، ويتضمن ذلك مستوى الأرباح الذي يمكن أن يحققه البنك.

2- الإدارة العليا مسؤولة عن تطبيق استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان بعد أن يوافق عليها مجلس الإدارة، كما أنها مسؤولة عن تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بجميع نواحي المخاطر الائتمانية وضبطها.

3- أن تدرس المصارف المخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها ووضعها موضع التنفيذ دراسة وافية مناسبة.

4- أن تكون هناك معايير ائتمان سليمة تعمل المصارف بموجبها وتتضمن تحديداً واضحاً لأهداف الائتمان وموارد إعادة سداده.

5- أن تكون هناك حدود ائتمان واضحة وشاملة تتعلق بالمقترضين الأفراد وغيرهم.

6- أن تكون هناك أسس واضحة يعتمد عليها في قرارات الموافقة على منح الائتمان الجديد وقرارات تجديد تمويل الائتمانات الموجودة بالفعل وإعادته.

7- وضع قواعد مستقلة تحكم تعديل عقود الائتمان.

8- وضع نظام لإدارة المحافظ التي قد تنتج عنها المخاطر الائتمانية.
9- وضع نظام لمراقبة أوضاع الائتمان الممنوح للأفراد.
10- أن يكون هناك نظام ملائم لتصنيف المخاطر الداخلية لإدارة المخاطر الائتمانية وأن يتلاءم هذا النظام مع طبيعة النشاطات التي يقوم بها المصرف وحجمها.
11- وجود أنظمة معلومات وتقنيات تحليل ملائمة لمساعدة الإدارة في تحليل المخاطر الائتمانية وقياسها.
12- وجود نظام خاص لمراقبة تركيبة المحفظة الائتمانية ونوعيتها.
13- أخذ التغيرات في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية بعين الاعتبار عندما تقيم الائتمانات الممنوحة للأفراد وأن تفترض الأسوأ وأن تقيم - في ظل ذلك - مدى تعرضها للمخاطر إن حلت هذه الظروف السيئة.
14- وجود نظام فعال لمراجعة المخاطر الائتمانية وإطلاع الإدارة أولاً بأول على نتائج هذه المراجعة.
15- إدارة عملية منح الائتمان ومراقبتها بشكل ملائم وأن تكون إمكانية التعرض لمخاطر الائتمان ذات مستوى مقبول ومتعارف عليه.
16- وجود نظام فعال لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالائتمان الذي يصبح مشكوكاً في أمره.
17- استحداث نظام عملي لتحديد المخاطر الائتمانية وقياسها ومراقبتها وضبطها باعتبار ذلك جزءاً من الرقابة الشاملة لإدارة المخاطر، وأن يجري المراقبون الذين تمت الإشارة إليهم، باعتبارهم جزءاً مهماً من عناصر منهج الشراكة في إدارة المخاطر، تقييماً مستقلاً لاستراتيجيات المصرف وسياساته وإجراءاته وممارساته ذات العلاقة بمنح الائتمان.

والمأمول، عزيزي الدارس، أن الالتزام بهذه المبادئ وتطبيقها بالشكل الصحيح سيؤدي إلى تخفيض مخاطر الائتمان إلى حدوده الدنيا.

مكتب المعلومات الائتمانية واتفاقية بازل 2 Basel 2

وينمو الاتجاه الآن نحو الاستفادة من مكتب المعلومات الائتمانية ومن التقارير الائتمانية التي يمكن الحصول عليها منه والاستفادة منها في إدارة مخاطر الائتمان وفيما يلي فكرة عن هذا المكتب وأعماله.

مكتب المعلومات الائتمانية منشأة متخصصة بجمع المعلومات الائتمانية عن الأفراد

والشركات ومسلكياتهم في تسديد الأقساط بحيث يتم تنظيم سجل خاص بكل فرد أو شركة حصل على ائتمان أياً كان مصدره يوضح أداءه الائتماني على شكل تقرير يطلق عليه مصطلح التقرير الائتماني Credit Report. وتقوم البنوك وغيرها من المؤسسات التي تمنح الائتمان مثل شركات التأمين بتزويد مكتب المعلومات الائتمانية بالمعلومات التي يجمعها ويستخلص منها التقرير الائتماني لكل فرد أو شركة ويقدم هذا التقرير للبنوك أو المؤسسات المانحة للائتمان لقاء اشتراك محدد تدفعه البنوك للمكتب.

وينتج عن التقرير الائتماني فوائد للأطراف المعنية منها:

1- تخفيض مخاطر الائتمان لدى البنوك المانحة للائتمان.
2- إرشاد متخذي قرار منح الائتمان المطلوب من شخص أو شركة معينة أو حجبه.
3- تحفيز المدينين بأن يكونوا أكثر التزاماً في الوفاء.

فالتقرير الائتماني يحتوي على المعلومات المتعلقة بالسلوك المالي للأفراد والشركات وقدرتهم على الوفاء. ومن ضمن المعلومات المقدمة، أيضاً، ما يمكن اعتباره مآخذ أو معلومات سلبية عن ذلك الفرد (أو الشركة) مثل القضايا المرفوعة عليه في المحاكم والأحكام الصادرة بحقه أو الحجوزات على ممتلكاته إن وجدت مثل هذه الحجوزات.

هذه المعلومات تستخدم في تصنيف طالبي الائتمان في فئات تتلاءم مع مخاطر منحهم للائتمان وهذا ما يعرف بمصطلح «التصنيف الائتماني». وبسبب هذا التصنيف الائتماني الذي أصبح معياراً لمنح الائتمان أو حجبه حسب اتفاقية بازل Basil 2 التي من المقرر تطبيقها عام 2006، أصبح مكتب المعلومات الائتمانية ضرورة حتمية لكل دول العالم لأنه يقوم بعمل التصنيف الائتماني Credit Classification للمدينين ولطالبي الائتمان .

وسيحل هذا المعيار اعتباراً من عام 2006 محل معيار الضمانات التي يقدمها طالب الائتمان الذي كان معمولا به قبل عام 2006.